

## معالم السياسة الزراعية في سورية منذ مطلع القرن السادس عشر وحتى أواخر الستينيات من القرن العشرين

أ.د. طليعة الصياح

قسم التاريخ

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الفرات - سورية

### الملخص

يمكن تعريف السياسة الزراعية بأنها مجموعة الإجراءات والقرارات والتشريعات التي تتخذها السلطة الحاكمة في بلد ما تجاه القطاع الزراعي. إن طبيعة تطور السياسة الزراعية في سورية خلال الفرون الخمسة الماضية لها تأثير كبير في صياغة وتكوين التاريخ الاقتصادي السوري المعاصر، لأن صورتها الراهنة هي إحدى معطيات تاريخها وتبنت ولبدها للمعاصر. يتكفل هدف هذا البحث في ترويض السياسة الزراعية في سورية بأضداد مفهومها عالياً يعكس هذه السياسة حقها في المجالات التي لجمت قبها، ويكتشف مواقع الخلل بغية تصحيحها، فمسألة الأمن الغذائي هي اليوم تطل على المحك ولا يمكن مراجعتها إلا بالطرق العلمية. مرت السياسة الزراعية في سورية بمراحل مختلفة خلت بعصبات النظام الأيديولوجي المهيمن في كل فترة، حيث شهدت سورية ثلاث مراحل تاريخية مهمة خلال الفترة العروسة، فقد خضعت للحكم العثماني منذ عام 1516م وحتى عام 1918م، وبعدها وسطر عليها الاستعمار الفرنسي لثلاثين سنة (1918-1946م) حصلت بعدها على الاستقلال، وشكلت الوحدة مع مصر (1958-1961) أهم معالم تاريخها المعاصر، الذي تمكن على سياسها الزراعية.

بإدخال الضوء في هذا البحث على الدراسة الزراعية التي التوجهها السلطات  
الحكومية في سورية في الفترات التاريخية الثلاث السابقة، فتمثلنا العمومية نقترح إلى  
مثل هذه الدراسة المنهجية و تحليل الشامل.

السياسة الزراعية في العهد العثماني ١٥١٦-١٩١٨ م :

اذ ألفت الدولة العثمانية منذ سيطرتها على سورية بعض النظم المعنوية، التي  
عُلب على علاقاتها الإلزامية سمة الإقطاع العسكري، و أحرقت تعديلات بسيطة  
عليها اتقلام مع نظمها الخاصة.

تمكنت الدولة العثمانية خلال الخمسين سنة الأولى من حكمها سورية خلال عهد  
السلطانين (سليم الأول وسليمان القانوني) من فرض نفوذها وبعدها بثبات عوامل  
الضعف والظهور أخذت العلاقة بين المدينة والقرية بالاضطراب، حيث ظهرت  
قوى مستقلة عسكرية بنوعها الإقطاعي من أصحاب التيمارات أو الإنكشاري من  
أصحاب المرتبات تمكنت من السيطرة على القرية و ترويض الفلاحين وتسخير  
العوارض الزراعية لمصالحها.

لقد استغلت الدولة العثمانية الأراضي الأميرية بطريقتين رئيسيتين، إما بطرحها  
عاقطاج عسكري للضباط السباهية (الخيالة)، أو بالقرابة صرافتها عن طريق  
المقترمين الذين حصلوا عليه بالمزاد العلني.

وعلى الرغم من أن الزراعة قد تشكلت المورد الأساسي لاقتصاد البلاد، فإنها لم  
تحقق خلال القرون الأربعة للحكم العثماني ازدهاراً لأسباب عديدة أهمها انتشار  
الإقطاع وفساد نظامه، ونظام الالتزام وحوار المقترمين، وإعمال وسائل القرض،  
واضطراب الأحوال المالية والكوارث الطبيعية والاجتماعية، وعدم تنظيم  
الزراعة ليستفاد من احتياجات السوق الخارجية العالمية لصالح العاملين في  
الزراعة، وأوضاع الفلاحين الصعبة في ظل نفوذ أصحاب الأراضي والإقطاعيين  
والمقترمين. ومن الجدير بالذكر أن العثمانيين لم يحاولوا ابتكار استخدام الأراضي  
الزراعية أو التعرف بها إلا عن طريق طرف ثان مرتبط بسياساتهم.

وقد ارتبط الإنتاج الزراعي بمخاض السوق المحلية بغية توفير الواردات للخزينة، وأدى ذلك إلى عدم توفر شروط اللازمة لشراء حيازة الملتحقين الزراعي تعصب كرائهم لتفويض الاقتصادي من أجل تطوير القطاع الزراعي، لذا بقي القطاع مسعة هذا القطاع ولم يتمكن من التطور.

### السياسة الزراعية في ظل الانتداب الفرنسي ١٩٢٠-١٩٤٦م:

سعت فرنسا في بداية احتلالها لسورية إلى استخدام الأراضي الزراعية كأحدى الأدوات الأساسية للحصول على ما يزيد لسعول الكميات الكبيرة وترويج العسطنتر، وأخذ هذا الاتجاه ملحقاً تتريجياً عندما أصدرت سلطات الاحتلال الفرنسي في عام ١٩٢٩م قانوناً تضمن إعطوية فرنسا أي شخص يتسجل ملكية الأرض غير المستخدمة باسمه إذا ثبت أنه قام باستصلاحها وزراعتها لمدة خمس سنوات.

لقد اتبعت الإدارة الفرنسية سياسة زراعية هتفت إلى خدمة مربيها الاستعمارية و ذلك بربط اقتصاد سورية بالاقتماع الفرنسي، ولذلك نجد بان سلطات الانتداب لم تعدل حياً الاستصلاح جميع الأراضي الصالحة للزراعة، و من ثم زيادة المساحات القارروعة، و قد وجب فرنسا اهتمامها لزراعة مداصل مخصصة للحبابة للرأسمالية الفرنسية على حساب المحاصيل الغذائية الضرورية للشعب السوري، كما هتفت هذه السياسة إلى إفقار الأرض لعدم إتقانها لأساليب حديثة في الزراعة و هتفت قواولها إلى إلقاء الفلاح على فقره و تفتت عبوديته مائل رفيع مكانة السيد الإقطاعي لكي يبقى أداة في يدها و ملقة أسلي لسياستها.

أخذ شكل بزوب الفلاحين حافراً لتحرير أنفسهم وأرضهم لذلك شكلوا عماد الثورات ضد هذا الاستعمار.

### السياسة الزراعية منذ الاستقلال ١٩٤٦م وحتى أواسر ستينيات القرن العشرين :

عندما حصلت سورية على الامتقلال عام ١٩٤٦م كانت ملكية الأراضي الزراعية الكبيرة هي المسيطرة، وقد أدى هذا إلى تمكين كبار الملاكين، وهم الطيبة، من الاستفادة من عمل الأغلبية المنلحة من الملاحين، علاوة على ذلك فإن طوائف

الأراضي الزراعية لم تكن تستثمر داخل القطاع الزراعي وإنما في العناية التي يستقر فيها الكثير من حاشي الأراضي.

لقد سمحت الحكومة عام ١٩٤٩م إلى توزيع جزء من الأراضي للحكومة بحسب أن هذه الخطوة كانت مضمونة وجاءت في أعقاب أكبر إصلاح كبار ملاكي الأراضي أيضاً، وقد أكد الدستور السوري لعام ١٩٥٠ على ضرورة تحقيق إصلاح زراعي وتحسين أوضاع الفلاحين، إلا أن مشروع قانون الإصلاح الزراعي - المنصوب بتحديد ملكية الأراضي الزراعية - الذي تم تسليمه للبرلمان أثارت في أيلول ١٩٥١م رفضاً عندما أثار معارضة كبار الملاكين الذين كانوا يشكلون الأغلبية في البرلمان والحكومة المشكلة آنذاك.

وبعد إعلان الوحدة بين سورية وخصر عام ١٩٥٨م صدر قانون الإصلاح الزراعي رقم (١٦١)، وقد نكّل عام ١٩٦٣م ومرة أخرى عام ١٩٦٦م حيث تم تحديد الملكية وإعادة توزيع الأراضي على الفلاحين.

كان الإصلاح الزراعي في سورية ذو طابع ثوري اشتراكي فاقى بالملكية الفردية، ولكن بحدود لا تجزئ الإقطاع، ولهذا أوجب توسيع قاعدة ملكية الأراضي الزراعية بإضطلاع ملايين جند من طريق إعادة توزيع الأراضي بهدف تحديد الملكية الربيع هو القضاء على الإقطاع وتحرير الفلاح بشروط أساسية لتحرير الإنتاج من قيوده، وتوافق نظام الملكية الفردية للأراضي الزراعية مع نظام تعاوني زراعي أدى بمرور فاعلاً في عمليات الإنتاج الزراعي وتجميع المحاصيل الزراعية واستخدم الآلات الحديثة والتعويض والتسويق تطبيقاً لقانون الإصلاح الزراعي فقد تم توزيع الأراضي وتوزيع لملاك الدولة وتشكيل الجمعيات التعاونية ومزارع الدولة.

أسفرت عملية الإصلاح الزراعي عن وجود قطاعين في الزراعة أولهما حسبك نسبياً يتضمن الزراعة التجارية ذات الاستثمارات التجارية المكثفة، والثاني قطاع تقليدي لزراعة الكفاف ضم ٦١,٥% من إجمالي الأراضي الزراعية، ويتم بتكثيف الحيازات والتركيز على احتياجات المستهلك الأسري.

وقد نتج عن عدم وجود أرض كافية ليتم توزيعها على جميع الفلاحين المستحقين في إطار قانون الإصلاح الزراعي، ومن الأثر الجار السكاني المرافق لذلك إبطاء جزئية وموسمية في بعض المناطق الريفية، مما أدى إلى زيادة الهجرة إلى المدينة أو إلى خارج البلاد.

تغير من خلال السنوات التي سبقت تغير برشود الحبوب في سورية منذ مطلع خمسينيات القرن العشرين حتى نهاية ستينيات هذا القرن، ونسنتج أن عام 1958م هو عام صدور قانون الإصلاح الزراعي لم يكن عام تحول ملحوظ، وهذا ينطبق أيضاً على عاشر تعطل قانون الإصلاح الزراعي 1963م-1966م، فضلاً عن أن لعب التغير لمرتبود مجموع الحبوب كدليل ارتفاعاً ملحوظاً عام 1956م (+126,20%) لتسجل كثنياً عام 1958م (-8,76%)، وثنياً آخر عام 1963م (-16,16%)، وأبلغ في عام 1966م

(-26,77%)، وإذا حاولنا معرفة نسبة التغير لمرتبود مجموع الحبوب في هذه الأرقام معتبرين أن عام 1957م هو العام الذي سبق إصدار قانون الإصلاح الزراعي هو عام الأساس نجد أنها بلغت

#### التغير السنوي لمرتبود زراعة الحبوب في سورية بين عامي 1951 و 1966م

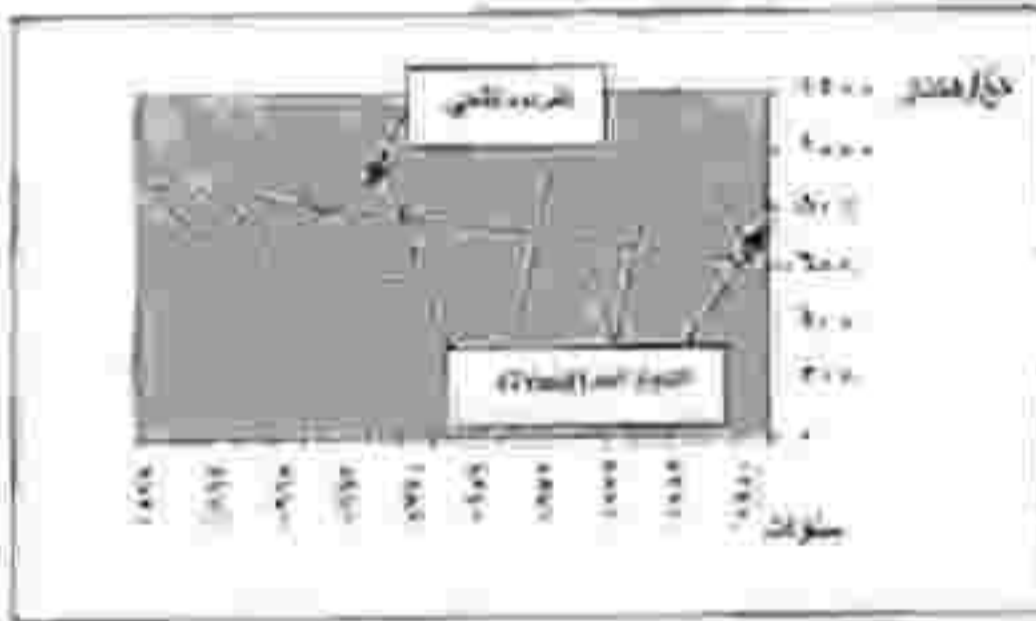
1950-51	51-52	52-53	53-54	54-55	55-56	56-57	57-58	58-59	59-60
3,52-	9,14-	9,6-	72,7-	129,10-	37,14	24,15-	9,80+		
61-62	62-63	63-64	64-65	65-66	66-67	67-68	68-69	69-70	
69,28+	16,92-	16,99-	6,93-	14,31+	24,66+	17,02-	19,83+		

وإذا اعتبرنا من خلال هذا الجدول معدل نسبة تغير مرتبود الحبوب في الخمسينيات قبل الإصلاح وفي الستينات التي تلت الإصلاح حتى لوأخر الستينات نلاحظ أنه أدنى أو بقي على حاله بعد الإصلاح حتى لوأخر الستينات مقارنة بالخمسينيات قبل الإصلاح مما يدل على التأثير السلبي لقانون الإصلاح الزراعي وبعدياته في الإنتاج الزراعي في تلك الفترة التاريخية.

فقد بلغ معدل ارتفاع مردود محصول الحبوب ١٤,٧٤% في الخمسينيات قبل الإصلاح و ٥٧,٥٦% بعد الإصلاح حتى أولاعر السبعينات. يظهر لنا من خلال المخطط البيئي التالي أن المردود القطني للحبوب قد عانى من تقلبات عديدة بين عامي ١٩٥١-١٩٦٩م ، فكان ذروة أعلى من مستوى الانحدار العام و تارة أخرى معاكسة مما يدل على عدم استقرار الإنتاج الزراعي و تراجع اسباب ذلك إلى العوامل المناخية و سوء توزيع الأمطار و عدم اطمئنان الفلاح للميلاة الزراعية المضعة في الدولة، ففي فترة الأخذ بالإصلاح الزراعي عامي ١٩٥٨ - ١٩٦٠م، كان المردود القطني أعلى من الاتجاه العام وقد نتج عن هذا الإجراء تسوء اضطراب مردود لصحية الإصلاح في مرحلته الأولى.

الاتجاه العام (Trend) لتطور مردود الحبوب في سورية بين عامي ١٩٥١ و

١٩٦٩



لم يتوافق الإصلاح الزراعي مع اهتمام بتحسين الاستخدام الحياري والتغذية، ولم يوجد قدر كاف من البنى التحتية للأشطة الزراعية. لقد شككت عن هذا النمط من الإنتاج الزراعي مشكلة اقتصادية - اجتماعية بعيدة عن صيغة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية، ولكن هذه المشكلة لم تحل في عاتق إنتاجية تعتمد انفساهم الاقتصادية للربح الاقتصادية في الأراضي الزراعية، وهذا ما جعل محاولات الإصلاح حتى نهاية ستينيات القرن العشرين غير قادرة على فرملة تصاع الفجوة الغذائية وتحقق الأمن الغذائي.

وفي المقام اولى ان السياسة الزراعية المنطبقة في سورية و على مدى اكثر من ٤٥٠ سنة المتروكة كما عكست في معلميها مصالح الطبقة المسيطرة على الحكم و لم يتم تعطيلها على نحو دراسات علمية سنقة لواقع القطاع الزراعي و احتياجاته بغية النهوض به و تطويره .

### مقدمة

تلاذي المسئلة الزراعية دوراً مهماً في صيغ تاريخ الشعوب، وراخذ تطور هذه المسئلة جانباً رئيساً في كتابة التاريخ الاقتصادي و فلسفة التطور .  
ان طبيعة تطور المسئلة الزراعية في سورية خلال الفرون الخمسة العاصية لها تأثير كبير في صياغة وتكوين التاريخ الاقتصادي السوري للعاصر، وبالرغم من ان طبيعة علاقات الإنتاج ووسط الإنتاج لها تعد متغيرات متداخلة في تأثير بعضها ببعض . إلا ان صورتها كرافة هـ، اعشى معطيات تاريخها ونبت ولبنة زعمها العاصر .

وتمثل هدف هذا البحث في تقييم السياسة الزراعية ناعتمد عليها ، وعلى هذه السياسة خطها في المجالات التي نبحث فيها ويكتشف موالع الخلل بعينه تصحيحها، فمسئلة الأمن الغذائي (١) هي اليوم على المحك ولا يمكن موجهتها إلا بالصرق العلمية .

يمكن تعريف السياسة الزراعية بأنها مجموعة الإجراءات والقوانين والتشريعات التي تتخذها السلطة الحاكمة في بلد ما تجاه القطاع الزراعي .

و تحمل السياسة الزراعية طابع النظام الذي يقوم بها ، فقد تمثل بتدخلات بسيطة وعرة تهدف إلى توجيه التطور، وفي بعض الأحيان من خلال تدخلات مفاجئة ومعلنة تعمل على قلب البلى السابقة بمثل جزري .

يمكن الحكم على السياسة الزراعية بتقويم نتائجها وفق معايير محددة مثل ثروتها على توجيه الإنتاج بحسب الحاجات وتحسين الإنتاج الزراعي بزيادة الإنتاج

وتخفيض الكثافة ومعالجة المشكلات المأزلة والمكثرة والاستعداد على مواجهة التغيرات.

مرت السياسة الزراعية في سورية عبر مراحل مختلفة، خلقت بعضها النظم الأيوبارية لمحيي لمحيي في ظل فترة، حيث شهدت سورية ثلاث مراحل ترويكية مهمة خلال الفترة الممتدة، فقد خضعت الحكم العثماني منذ عام 1516م وحتى عام 1918م (1)، وسيطر عليها الاستعمار الفرنسي أكثر من ربع قرن (1920-1946م) (2)، حصلت بعدها على الاستقلال (4)، وشكلت الوحدة مع مصر (1958-1961م) (5) أهم معالم تاريخها المعاصر، الذي انعكس على سياساتها الزراعية.

### السياسة الزراعية في العهد العثماني 1516-1918م :

وجدت في سورية التي كانت تشكل جزءاً من ملك الشام عشية السيطرة العثمانية نظم زراعية وعلاقات إنتاجية مملوكة، لم تكن قائمة على ملكية الأرض وإنما على وراثة التوالة من الأجداد، وغلب على علاقتها الإنتاجية سعة الإنتاج العسكري.

لقد ألفت التوالة العثمانية منذ سيطرتها على سورية بعض النظم السابقة وأجرت تعديلات بسيطة عليها لتتلاءم مع نظمها الخاصة، فقد كان العثمانيون لم يغيروا توزيع الأرض على السكان على الرغم من مسحها وإحصاء ذلك مسبقاً وإعداد هذا الإحصاء كل ثلاثين سنة تقريباً (6).

لقد تمكنت التوالة العثمانية خلال الخمسين سنة الأولى من حكمها لسورية خلال عهد السلطانين (سلطان الأوز و سلیمان القانوني) من فرض قانونها وتطبيق القانون العثماني، ولكنها بعد ذلك بدأت عوامل الضعف بالظهور فقد أخذت العلاقة بين المدينة والقرية بالتخلخل حيث ظهرت عسكرياً شبه مستقلة بنوعها الإقطاعي من أصحاب القسرات أو الأكتشاري من أصحاب المرنقات تمكنت من السيطرة على الزيف و توزيع الفلاحين ونسجرت الموارد الزراعية لمصالحها.



لك وحد في العهد العثماني ثلاثة أنواع من ملكية الأراضي الزراعية (٧) الملكية الخاصة داخل المدينة أو القرية أو غي مشارفها وتسمى مخصصة لسي الخدمة الإصلاحية، والنوع الثاني من الأراضي الزراعية هي الأراضي الوقفية بدورها للخدمة و القرية (٨) التي لوكلت على مؤسسات خيرية مثل مدارس ومجانسة وأوقاف قرية كالث وقفاً على ثلاثة فوائف حتى انعامها، وشكلت الأراضي الوقفية بدورها المذكورين مجالاً سهلاً للاستغلال من قبل القوى المنتهدة التي استأجرتها لفترات طويلة وشملت معظم وارداتها على حساب الجيوب الموقوفة عليها.

لما النوع الرئيس للأراضي الزراعية في الأراضي الأميرية / (ملكك الدولة) وهي ككل أنواع الأراضي الإقطاعية لشماراً، وقد استغلت بطرق تقنين رهنيتين، إما بمنحها كإقطاع عسكري للجنود السباهية (الخيالة)، أو بالترام ضرائفها عن طريق المفترضين الذين حصلوا عليه بالمراد الملكي.

لقد ربط الإقطاع الأوان العسكري بالأرض التي موكله بإنتاجها لمذافع عماء و عن السلطة التي منحته لها.

ويقسم الإقطاع المذكور إلى ثلاثة أقسام النيمار والزعمت والخاص، فالنيمار هي الأرض التي تعطى واردة سنوياً لا يتجاوز ١٩,٩٩٩ ألفة، أما الزعمت فهي الأرض التي يتجاوز وارتها العشرين ألف ألفة ولا يزيد عن ٩٩,٩٩٩ ألف ألفة، ويمنح الزعمت للصلوات (السباهية، الخيالة)، و يطلب من كل واحد منهم تحديد مجموعة من الجنود من واردة زعامته، وكان يمنح هذا الإقطاع للضابط لقاء خدمته العسكرية ثم يُسرجع منه حين يعجز عن ذلك، وقد أصاب الخلل هذا الإقطاع فاستجاع لصحاه عن إعطائه للدولة العثمانية و أوردته بعضهم لأمنهم.

بشكل أفراد الجيش الإنكشاري مشاة يتقاسون مرتباتهم من الدولة، أما الإقطاع الخاص فهو الإقطاع مارك واردة عن مئة ألف ألفة ويُعطى للسلطان أو لبراد الأسرة الحاكمة أو كبار الموظفين من الدولة فمثلاً إنلب منعت إعطاعاً خاصاً لأن

لكوبريني للفن أشهر منهم صور عظيم في الدولة العثمانية وغيرهم وعظم ولاية في بلاد الشام وغيرها (٩).

وقد جهنت الدولة العثمانية بالأراضي الأميرية التي لم تُعج كإقطاع إلى مستخدمين قاموا بجمع وإردتها ومثلتها من الفلاحين الذين استغلواها وكان المتكسب يُعبر لمدة سنة ولكن ضعف الدولة العثمانية وهدجها أمام ازدياد قوة المقترمين وتمسكهم بالالتزام لمدة سنوات بلغت ثمانين إلى إحدى نظام الملكية الذي نتج للمقترمين البقاء على التزامهم للأراضي الأميرية مدى الحياة (١٠).

وقد قام أصحاب الملكية باستغلال الفلاحين في سورية، فقد تمكن عدد من أفراد أسرة آل العظم من الحصول على التزام مدى الحياة بموجب نظام الملكية المذكور، وطمعوا باستغلال أراضي حواء الزراعية واستخدموا أموالهم المأثورة الكبيرة في شراء الوظائف الإدارية و مناصب الولاية في استنبول (١١).

لقد أدى ازدياد قوة عائلة الأراضي وحكام الأقاليم من الدولة العثمانية في القرنين السابع عشر والثامن عشر إلى أزمة اجتماعية وسياسية وفي بعض الحالات إلى العصا عن الدولة (كما حدث في اليونان وسجبر) لذلك أتت الحاجة إلى التنظيم ضرورة إضطر في السياسة الزراعية وبعد محاولات متتالية للإصلاح الزراعي بدأت في ١٨٢٦م جاء إعلان خط كاشفة ١٨٢٩م، يلقي نظام الإقطاعات وتعيد الضرائب، وتم تعيين لجنة حددت للضرائب كان بعضهم مسؤولين للحكومة يسلمون التعديلات مباشرة إلى خزينة الدولة، أما الأهلية فكانت تدفع مبلغاً سنوياً مقدداً عليه، لكن دون أن يمنحوا أراضي في المنطقة التي ستجيب عليها الضرائب وذلك المنطلق من الإقطاع الوراثي (١٢).

وحدث قانون حشر في عام ١٨٤٠م العشر في الحام كل الإمبراطورية العثمانية بـ ١٠% من المحصول، وقد وصلت هذه النسبة إلى ١٢,٦٣% من العائد الإجمالي للقرن في نهاية القرن التاسع عشر (١٣).

لقد أثار شيان الأرياف في سورية من ظلم المقترمين، وهذا ما دفعهم إلى استغلال الفلاح إبراهيم باشا بن محمد علي عام ١٨٣٠م (١٤) معتقدين بأنه أصح حكماً من

العثمانيين الذين تمكنوا من العودة والسيطرة مرة ثانية على بلاد الشام عام ١٨٤٠م بمساعدة الدول الأوروبية الكبرى وعلى رأسها بريطانيا. هذا الظلم من جنود ومخاضة بالنسبة للفلاحين الذين تعرضوا لما عرف بـ"تكاليف شاقة" مثل أعمال السخرة دون أجر وتكديهم الموت للجيش العثماني لقاء أمنٍ مثالية عرفته بالمعبودية وبذلك تقدم الموت لحيوة العثمانيين لقاء حماية الفلاحين من اعتداء قبائل أخرى (١٤).

وكذا فقد أدى ضعف الدولة العثمانية وعدم اتخاذها إجراءات حازمة تجاه الإنطاقيين العسكريين والمتمرسين المسلمين في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين إلى جنح هؤلاء وتمسكهم في عملية جنيبة الضرائب التي بلغت أحياناً نصف حقة الأرض (١٥).

وقد فرضت الدولة العثمانية على الفلاح رسوماً كثيرة على رسم استعمال الأرض واستخدم السماسر والطواحين وضريبة الأشجار العترة ورسوم المواشي، وقد بلغ عند الضرائب ٩٧ ضريبة وسبعة وعشرون رسمية في سورية (١٦).

لقد اضطرت الدولة العثمانية في أثناء فترة الإصلاحات (١٧) في القرن التاسع عشر إلى إصدار قانون الأراضي عام ١٨٥٨م بهدف التقليل من التكاليف ومخالفة ملكية الأراضي وطرق استغلالها، حيث سمحت لمن كان له حق التصرف بالأرض عن طريق المالك أو غيره أن يصبح مالكاً لها (١٨). وقد نشأت نتيجة لذلك الملكيات الكبيرة في سورية، وغيبت إلى "التحصّل" جمع حيازات الدولة من عثمانيين الضرائب (١٩).

وقد استغل أصحاب الالتزام والمالكات والمتصرفون بهذا القانون واستحووا على كثير كبير يفهمون في مراكز المدن، ويملكون مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وبدلاً من أن يبني كلون الأراضي معاناة الفلاحين قد أوجدت وسيلة أخرى لاستغلالهم، لذا ناروا ضد ظلم وقسوة ستملهم، و نشأت ثورتهم إلى حيل حوران (الانتفاضات الفلاحية) (٢٠).

ويستلج معنا سبق بأن الفلاحين كانوا في سورية لا يمتلكون الأراضي وإنما هم  
فلاحون على نطاق لم على أرض التزلم أو أرض وقف وصنهم الرئيس هو تزويد  
جامعي الضرائب المختلفة من الإقطاعيين أو الملتزمين أو الممولين على الأراضي  
بالتضارب المفروضة عليهم، لذا نجد أن الفلاح يزرع الأرض كما كان يفعل أجداده  
بالأموات نصها، و المملكون على الأرض بالقبول صلها، ويحصلون في النهاية  
على ثمرة الإنتاج.

كان الفلاح في سورية يزرع المعصولات التي يحتاجها في غذائه اليومي كالقمح  
والشعير والعدس ومنخلف الحبوب، وقد حرصت الدولة العثمانية على قوت رعاياها  
الأسلي، لذلك منعت تصدير الحبوب من جميع أنحاء إمبراطوريتها، واشتهرت  
سورية بزراعة الأشجار المثمرة كالعنب والتينون والمشمش والحمضيات وكانت  
مستجانباً شهياً في نطاق بلاد العربية أو سجون الإمبراطورية العثمانية، كما  
اشتهرت بتراعات الصناعية كالقطن وشجر التوت والورد أيضاً.

وعلى الرغم من أن الزراعة لم تكن المورد الأساسي للاقتصاد لبلادها لم  
تعلق في القرون الثلاثة للحكم العثماني لإدهوا الأسيف عديدة أهمها لشجار  
الإقطاع وحك نظامه، ونظام الالتزام وحجر الملتزمين، وإهمال وسائل الري،  
واضطراب الأحوال السياسية والكوارث الطبيعية والاجتماعية، وعدم تنظيم  
الزراعة ليستفاد من احتياجات السوق الخارجية العالمية للمنتج العائلي في  
الزراعة، وإوضاع الفلاحين الصعبة في ظل نفوذ أصحاب الأراضي والإقطاعيين  
والملتزمين (٢١). لقد أسهم عدد من الإقطاعيين والأغوات في تكريس فقر و بؤس  
الفلاحين حيث دفعت التبن العجدة المفروضة عليهم في دمشق مثلاً أعداداً كبيرة  
منهم إلى حجر فرامهم و التوجه إلى دمشق، مما أعلق تقدم و تطور الزراعة (٢٢).

و قد جاء وصف الفلاح في ظل العهد العثماني بشكل دقيق بحسبه وجهة نظر  
الكتورة ليلى الصياح: ' هو فلاح على (النطاق)، أو على (أرض وقف)، أو على  
(أرض التزلم)، أي أن الأرض ليست ملكاً خالصاً له. وحده الرئيسي، إن لم يكن  
الوحيد، هو تزويد جامعي الضرائب المختلفة، بالضرائب المفروضة عليه، لكي

أولئك العلميون، هم الإقطاعيون أو (صاحبي الأرض)، كما أسموا في العهد العثماني، أو (المترعين)، أو (المثولين) على الأوقات (٢٣).

ومن المثير بالذكر بأن العثمانيين لم يحاولوا لتشكل استخدام الأراضي الزراعية أو التصرف بها إلا عن طريق طرف ثان مرتبط بسياساتهم.

وقد ارتبط الإنتاج الزراعي وتعبيد بخدمات السوق المعقدة وتوزيع الواردات للخزينة، ولدى ذلك إلى عدم توفر الشروط اللازمة لنشوء سياسة للاقتصاد الزراعي تعتمد تراكم الفائض الاقتصادي من أجل تطوير القطاع الزراعي، لذا بقي التخلف مسمة هذا القطاع ولم يتعد من التطور.

السلسلة الزراعية في ظل الانقلاب الفرنسي ١٩٢٠-١٩٤٦م:

سعت فرنسا في بداية احتلالها لمورية إلى استخدام الأراضي الزراعية كإحدى الأدوات الأساسية للحصول على تزايد أصحاب الملكيات الكبيرة وتسريح المزارعين عنها شيئا، والى هذا الاتجاه منحت تشريعات عديدة أصدرت سلطات الاحتلال الفرنسي في عام ١٩٢٦م قانوناً نصحت بإمكانية قيام أي شخص بتسجيل ملكية الأرض غير المستخدمة بأسوة بما ثبت أنه قام باستصلاحها وزراعتها لمدة خمس سنوات (٢٤).

لقد نتج هذا القانون الفرصة أمام كبار ملاك الأراضي لتسجيل وإطلاق مساحات واسعة من الأراضي للزراعة، وهذا بدوره أدى إلى توسيع أهمية الملكيات الكبيرة في تلك الحقبة.

وفي عامي ١٩٤٠ و ١٩٤١م صدرت تشريعات مكثت تسريح المزارعين الفقير في الشرق الصحراوي من تسجيل أراضي لتولده بأسمهم، وأكد ذلك القانون المنظم لعام ١٩٤٩م، الذي اجتزت بالأراضي المسجلة في الفترة التاريخية التي تلت عام ١٩٢٠م (٢٥).

- لم تكن سلطات الاحتلال الفرنسي خلال استعمارها سورية تسعى إلى إيجاد ترتيب حيزي يشهد العدالة الاجتماعية والقضاء على التفاوت الكبير في ملكية الأراضي الزراعية، وإنما يسعى إلى إيجاد فئة من ملاك الأراضي الزراعية تؤمن

لمصالح الاقتصادية الفرنسية في سورية، وقد شكّل نمط الملكية الزراعية وشكل استثمارها الذي ساد في العهد العثماني السابق الأساس العائلي الذي ارتكزت عليه السلطات الفرنسية، ومن ثمّ فإنها لم تعمل على تغيير في بنية الملكية الزراعية السورية بقدر ما أضفت على ذلك الأساس من نمط الملكية صيغة رسمية، بحيث أصبحت العلاقات الإنتاجية الزراعية التي تحكمها شرعية فلائحة، أقرتة فئة من مالكي الأراضي الزراعية تطلب عليها سيطرة العديلة وكبار الملاك، وشيخ العشار (٢٦).

وعلى الرغم من تعميق هذا الاتجاه في إعطيه استثمار الأراضي في مختلف الاحتلال الفرنسي، فقد كان لبعض الاقتصاديين الفرنسيين رأي آخر لحل المسألة الزراعية السورية عن طريق فتح مساحة تفتح إلى الحد من الملكيات الكبيرة، ويشير هذا الرأي إلى أن يكون للفرنسيين دور في الانتقال من الإقطاع الزراعي إلى التحولات ذات المضمون البرجوازي في الريف السوري ضمن منظور تكون الرأسمالية الأوروبية (٢٧).

وقد نتج ذلك عن إدراك علماء الاقتصاد الفرنسيين المبكر قبل تجربة العلاقات الانتاجية التي سادت في الزراعة الجزائرية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، حيث لم يتمكن الاستعمار الفرنسي من إيجاد علاقات اقتصادية بعيدة المدى في إطار من التبعية، وبالتالي فإن سياسة علاقات إنتاج وتشكيلة اقتصادية واجتماعية في إطار من القيم الأوربي المعاصر تتألف للتحول للاحتلال الفرنسي من تعميق الإقطاع من منظور العصور الوسطى (٢٨).

قد أدى غياب مكونات آلية التحول من ترويج المصلحة الزراعية وأساليب تشريعية وتشكيلة اقتصادية - اجتماعية كمروحة ضرورية في سياق التطور إلى عدم تمكن السياسة الفرنسية في سورية من تحقيق أهدافها، لذا جاءت الإصلاحات والاجراءات في الزراعة السورية ضئيلة نسبياً لعلاقت الإنتاجية القليلة التي انتهت في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين إلى أن الملكيات الكبيرة والإقطاعيات (١٠٠٠ هكتار وأكثر) بلغت نحو ٣٠٪ من مجموع المساحة الزراعية، بينما تشكلت

للملكيات المتوسطة (١٠-١٠٠ هكتار) نحو ٣٧% و مثلت الملكيات الصغيرة (١٠ هكتارات و أقل) نحو ٤٤%، في حين بلغت أسلاك بقولة نحو ١٩% من المساحة الزراعية التي قدرت بنحو ٩,٩٣ مليون هكتار (٢٩).

ويشير هذا التركيب إلى مدى التفاوت في ملكية الأراضي الزراعية وطبيعة العلاقات الإنتاجية التي أفرزتها، والإطار الاقتصادي والاجتماعي الذي صلته السياسة الزراعية لسطات الاحتلال الفرنسي التي أحاطت بالمتغيرات الاقتصادية الزراعية السورية.

لقد تبنيت الإدارة الفرنسية سياسة زراعية تهدف إلى خدمة مآربها الاستعمارية و ذلك بربط اقتصاد سورية بالاقتصاد الفرنسي، فبعد أن منحت الانتداب ثم عملت حياً لامتصلاخ جميع الأراضي الصالحة للزراعة، و عن ثم زيادة المساحات المزروعة و قد وجهت فرنسا اهتمامها لزراعة محاصيل ملائمة للمنافسة العالمية الفرنسية على حساب المحاصيل الغذائية الضرورية للشعب السوري، كما هدفت هذه السياسة إلى إفقار الأريمن لعمد إقاعها أساليب حديثة في الزراعة و هدفت كذلك إلى إقاع الفلاح على قرض و تثبيت عوديته بخلق رفع مكالة السيد الإقطاعي لكي يبقى أدنا في يدها و منذ أسس سياستها (٣٠).

السياسة الزراعية منذ الاستقلال ١٩٤٦م وحتى أواخر ستينيات القرن العشرين :

- عندما حصلت سورية على الاستقلال عام ١٩٤٥م كانت ملكية الأراضي الزراعية الكبيرة هي المسيطرة، وهذا عمل على تشكيل كبار الملاكين، وهم القلية، من الاستفادة من ثمار عمل الأغلبية الساعفة من الفلاحين، علاوة على ذلك فإن ملكيات الأراضي الزراعية لم تكن تستثمر داخل القطاع الزراعي وإنما في المدينة التي يستقر فيها الكثير من مالكي الأراضي.

لقد سعت الحكومة السورية عام ١٩٤٩م إلى توزيع جزء من الأراضي الحكومية عبر أن هذه الخطوة كانت محدودة وجاءت في أسماها الأكبر لصالح كبار مالكي الأراضي أيضاً، وقد أخطت لتعمق السوري العام ١٩٥٠ تحقيق إصلاح زراعي

وتمسك لوضع الفلاحين، إلا أن مشروع قانون الإصلاح الزراعي - الملتصق بعدة ملكية الأراضي الزراعية - الذي تم تسليمه للبرلمان ليُناقش في كانون الأول ١٩٥٦م رفض من قبل الأغلبية النيابية بعد أن لقي معارضة كبار الملاكين الذين كانوا يشكلون الأغلبية في البرلمان والحكومة (٣١).

وبعد إعلان الوحدة بين سورية ومصر عام ١٩٥٨م صدر قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٦١ وكذا عدل عام ١٩٦٣م و مرة أخرى حتى عام ١٩٦٦م حيث تم تعديل الملكية وإعادة توزيع الأراضي على الفلاحين.

#### الإصلاح الزراعي :

اعتقد بعض علماء الاقتصاد ومنهم القرار في المسألة الزراعية أن الاستيلاء على الأراضي بانتزاعها من كبار الملاكين وتحويل ملكيتها للفلاحين هي من أكثر النماذج التورية، خاصة و إن تجارب المنظومة الاشتراكية بعد عام ١٩١٩م (٣٢). لقد أعدت لها قريبا من هذا النمط في مجال السياسة الزراعية، ولم يكن هناك اهتمام بالتغيرات التورية للتغيرات الاقتصادية المختلفة على صعيد الإنتاج الزراعي أو تغير الشبكات العنصرية للقطاعات الزراعية نتيجة التغيرات التراكيبية في العلاقات الإنتاجية، بخلاف الإصرار على التغيرات الاجتماعية الناتجة عن اختلاف بنية الملكية الزراعية قبل الإصلاح الزراعي وبعده، وبذلك عد الإصلاح الزراعي مشكلة توزيع الأراضي وليس مشكلة الإنتاج الزراعي (٣٣).

ولم توضع تقديرات للمنافع والتكاليف التي منجمتها الاقتصادي نتيجة نجاح أو فشل البرامج الإصلاحية في المدى القصير المدى.

عرف الإصلاح الزراعي في الخمسينيات وستينيات القرن العشرين بأنه عملية إعادة توزيع الأراضي على الفلاحين الفقراء من أجل استثمارها بما يؤمن معيشة العائلة الفلاحية، ويمكن أن يشمل هذا الإصلاح إجراءات للتوزيع ومساكن الإنتاج الزراعي الأخرى كالمعدات الزراعية ومخاضات تربية المواشي ومياه الري (٣٤).

لقد كان الإصلاح الزراعي في سورية ذا طابع توري لسراحي، إذ تهدف هذا الإصلاح إلى إعادة توزيع المناخيل الزراعية بين الملاكين الكبار والفلاحين، وذلك



عن طريق تحديد سقف الملكية الزراعية، وسيطرة الدولة على ما يقدر من هذا السقف سائل تمويض للملك، وقاموا بتوزيعه على الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً مساحة تؤمن لهم ولأسرهم المعيشة بعدها الأنسب على أن يساعد الفلاح ضمن الأرض بألسنة موزعة على سنوات عدة، ونظمت العلاقة بين المالك والمستأجر وأنتجت للعمال نواتج، وقد تراكب توزيع الملكية الزراعية هذا مع وضع نظام تعاوني يعرض فيه الفلاحون ويذول إلى إدخال الكنتنة (٣٥) والآليات العلمية في الزراعة.

وبذلك يتجه الإصلاح الزراعي نحو تغيير العلاقة بين الفلاح والأرض، بحيث يمتلك كل فلاح أرضاً يقوم بزراعتها، لم أن يصبح الفلاحون أعضاء في المزارع التعاونية الجماعية فقد وجدت مشكلات اقتصادية واجتماعية عتية الإصلاحي الزراعي، فقد كان هناك استمرارية النظام الإقطاعي في المجال الزراعي، إذ احتكرت طبقة صغيرة من ملاكي الأراضي في الريف الأراضي الزراعية هناك، وبالمقابل قامت طبقة صغيرة من أصحاب رؤوس الأموال باحتكار المصانع في المدن منتج من ذلك تشكل فئة قليلة من السكان استلزت بالامتيازات الاجتماعية وتمتعت بالخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية بينما حرمت غالبية أفراد الشعب من أبسط الحاجات الضرورية، لذلك نشأ الإصلاح الزراعي والمليكية الفرنسية، ولكن بدون لا تسمح بالإقطاع، فأصبحت توسيع قاعدة ملكية الأراضي الزراعية بإضافة ملاكين جدد عن طريق إعانة توزيع الأراضي، بغية تخفيف الملكية الرئيسية هو القضاء على الإقطاع وتحرير الفلاح كشرط أساسي لتحرير الإنتاج من قيوده، ويتوافق نظام الملكية الفرنسية للأراضي الزراعية مع نظام تعاوني زراعي يؤدي دوراً هاماً في عمليات الإنتاج الزراعي وتصنيع المحاصيل الزراعية واستخدام الآلات الحديثة والتعبئة والتوزيع والتسويق (٣٦).

وتطبيقاً لتقارير الإصلاح الزراعي فقد تم

١- توزيع الأراضي :

ونلك بحسب الملتقى الزراعية فقد تراوح الحد الأقصى العائلي الزراعية مابين ٥٥.٦٥ هكتاراً في الأراضي المروية أو المسقون وبين ٣٠٠.١٠٠ هكتاراً في الأراضي غير المروية وقد بلغت مساحة الأراضي التي طلبها القسطن في ١٩٥٩م ١.٥١٣.٥٦٣ هكتاراً تم توزيع وبيع ما مقداره ٦٤٣.٧٢٥ هكتاراً خصفت ٥٥.٠٠٠ عائلة (٣٧).

ويحسب التعويض للمستولى على أراضيهم الزراعية على أساس حقوقه أمثال متوسط بدل يجر الأرض لدورة زراعية لا تتجاوز ثلاث سنوات أو حصة المالك منها (٣٨) ، ويؤدي التعويض حالات على الترتيب بقدرة مقدارها ١.٥% على ذلك خلال أربعين عام (٣٩).

وتوزع الأراضي المستولى عليها في كل قرية على الفلاحين بمساحة لا تزيد على ٨ هكتارات في الأراضي المروية أو المسقونة وعلى ٣٠ هكتاراً في الأراضي البعلية.

لر يكن توزيع الأراضي عادلاً بسبب الصعوبات الكثيرة التي واجهته مثل استحالة احصاء ممتلكات الأرض في الفترة السابقة للإصلاح لعدم وجود معلومات كافية لسي هذا المجال، وتشتت الأراضي المستولى عليها في بعض القرى بين الجبل والسهول وبين أراضي صالحة للزراعة وأخرى غير صالحة لها، وكما أدى اختلاف الكثافة السكانية في القرى إلى توزيع غير متساو للأراضي على السكان، ففي القرى التي تكون كثافتها السكانية عالية تكون مساحة الأرض الموزعة للشخص الواحد أقل من الحد الأدنى الكافي للعيش، وفي القرى التي تكون كثافتها السكانية قليلة تبقى مساحة واسعة من الأراضي غير مزروعة لتقص اليد العاملة في المجال الزراعي، بالإضافة إلى ذلك فقد أقيم الإقطاعيون على طرد سكان قرى يملكها واستقروا ممتلكهم بزراعيين من المائين والقرى أخرى ولكن مع بقرار قانون الإصلاح الزراعي طالب سكان هذه القرى الأصليون بحقوقهم في أراضيهم، بينما

رفض السكان الجدد للتصريح لطالبيهم، ما جعل السلطات أمام مستحلات جديدة  
وخصوصاً في حال ارتفاع أعداد الممتلكات المطلوبة بالعودة (في فراهيا) (٤٠).  
٢- توزيع أملاك الدولة:

بعد عشر سنوات من صدور قانون الإصلاح الزراعي صدر مرسوم تشريحي  
تضمن توزيع أراضي الدولة وفق ما جاء في قانون الإصلاح الزراعي وتعدلاته.  
وبعد سنتين جرى توزيع أراضي الدولة في ٢٨٤ قرية عن أصل ١١١٤. استقلت  
منه ٣٢.١٢ عائلة وزرعت عليها ٣٧٩.٣٣٨ هكتاراً أي حوالي ٣٩% من أملاك  
الدولة الصالحة للزراعة. أما باقي أملاك الدولة قامت الدولة بفأحورها أو بيعه في  
إطلاق ضيق جداً. فقد باعت الدولة بين عامي ١٩٧٠ م و ١٩٧١ م ٧٢٦٣ هكتاراً  
وأخرت ٨٢٥٢٢ هكتاراً (٤١).

### ٣- تشكيل الجمعيات التعاونية:

لقد أوجت قانون الإصلاح الزراعي ((تكوين جمعية تعاونية زراعية سن أنت إليهم  
الأراضي المستولى عليها في القرية الواحدة.....)) (٤٢).  
لقد تشكلت الجمعيات التعاونية ولدت بشكل واضح وارتفع عددها من ٨٠ جمعية  
تعاونية في عام ١٩٦٩م إلى ١٣٥٠ سنة ١٩٧١ ضمت ٨٠٠٠٠ عضواً (٤٣).  
ومن الملاحظ أن التطور السريع للجمعيات التعاونية تزامن مع ظهور ظواهر  
سلبية عديدة كتقوية طغاة من المزارعين الأثرياء عطلت على تعريفه الروح  
لتعاونية والعدل الجماعي وشغل الدولة من خلال تعيين وديارة الزراعة لموظف  
يكون جاهلاً للمشاكل الزراعية في غالب الأحيان و يسودي دور المجلس الإداري  
للجمعية وينفذ القرارات التي كان من المفترض أن يتخذها الفلاحون أنفسهم بدلاً  
من أن تصيح هذه الجمعية أداة فوعية وبتكيف لهم. قامت بقتل روح المبادرة لديهم،  
وهذا ما دفع الفلاحين إلى الابتعاد عن هذه الجمعيات.

لقد خلط أن تكون الجمعيات التعاونية للعصب الأساسي للنجاح الإصلاح الزراعي  
من خلال توفير الخدمات والقروض للفلاحين وبشكل يمكن من تخفيف سيطرة  
الوسطاء. وأن تكون مؤسسة تطور بتطوياً أصلاًها بروح التعاون والمبادرة

وتؤمن لهم موظفاً إدارياً ينقل إليهم المعرفة التقنية ولكن من خلال الواقع يبدو أن دور هذه الجمعيات قد انحصر على التمويل بحيث أصبحت أشبه بجهات حكومية تقوم بتأمين تسويق الإنتاج من دون وسطاء، وقد رأى الفلاحون أنها لم تلج دور الوسيط بل ذلك خطأ، بل إن بعضاً منهم قد عمداً مصابرة للإنتاج عبر عدم نسبة من عائدات أعضائها لمنع التيون وإصلاح الآلات وغيرها.

#### ٤- تشكيل مزارع الدولة (٤٤)

عشر لوزر إنشاء مزارع للدولة عام ١٩٦٥م من أجل استغلال أكبر مساحة ممكنة من الأراضي في شكل وحدة زراعية متكاملة، حيث أنشأت في العام نفسه أول نموذج في دمشق، وبعد عشر سنوات أصبح عددها خمس عشرة مزرعة منتجة على مساحة تقدر بـ ١٢٥,٧٠٤ هكتارات، منها ٣,٨٢٨ هكتاراً مروياً.

وتقوم المؤسسات الحكومية مثل المؤسسة العامة للحبوب والمطاحن بتسويق منتجات هذه المزارع (٤٥).

بعد عدد هذه المزارع للبلاد تسبباً، ولم يكن يغطي سوى مساحة صغيرة من المساحة الإجمالية، وهذا ما جعل دورها محدوداً في تطوير الزراعة السورية.

#### نتائج الإصلاح الزراعي:

أسفرت عملية الإصلاح الزراعي عن وجود فلاحين في الزراعة أولها حديث نسبياً يتضمن الزراعة التجارية ذات الاستثمارات التجارية المكثفة والتي في قطاع تقليدي الزراعة الكفاف، ضم ٩١.٥% من إجمالي الأراضي الزراعية، واتسم بتقنيات الميادين والتوكيز على احتياجات المستهلك الأسري (٤٦).

وقد نتج عن عدم وجود أرض كافية لنتم توزيعها على جميع الفلاحين المستحقين في إطار قانون الإصلاح الزراعي، وعن الانفجار السكاني المرافق لذلك بداية جزئية وموسمية في المناطق الزيتونة ما أدى إلى زحف عدد الفلاحين إلى المدينة أو إلى خارج البلاد (٤٧).

وقد تم مصابرة أراضي في الأقاليم الحفلة وتوزيعها على الفلاحين حيث ارتكز النشاط الزراعي فيها على زراعة المحاصيل الشتوية كالقمح والشعير، وبعد فترة

فصيرة من هذا التوزيع عانت البلاد من الجفاف وهذا دفع الكثير من المزارعين إلى هجر قرانم إلى المدن أو العودة إلى حبيبتهم البوية (٤٨).  
 اثنين من خلال الجدول رقم (١) تظهر مرمود الحبوب عند مطلع خصيبات لسون العشرين حتى نهاية سنينيات هذا القرن ومنتج أن عام ١٩٥٨م هو عام صتور قانون الإصلاح الزراعي لم يكن عام تحولاً إيجابياً ملحوظاً وهذا يطبق أيضاً على أعوام تعديل قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٦٣م-١٩٦٦م فضلاً عن أن نسب التغيير لمرمود محصول الحبوب كمد معدل ارتفاعاً ملحوظاً عام ١٩٥٦م (١٢٦.٢٠٠%) ليصل كمنياً عام ١٩٥٨م (-٥٨.٧٦%) وتقريباً آخر عام ١٩٦٣م (-١٦.٩٦%) ولبيلغ في عام ١٩٦٦م (-٢٩.٧٧%). وإذا حاولنا معرفة نسبة الكلي لمرمود محصول الحبوب في هذه الأهرام سنكتري أن عام ١٩٥٧م هو العام الذي سبق إصدار قانون الإصلاح الزراعي هو عام الأساس تحت أيها بلغت (-٧.٢١%) عام ١٩٦٣م و(-١٨.٦٠%) عام ١٩٦٦م و(-٦٠.٨٦%) عام ١٩٧٠م.

الجدول رقم (١)

التغير السنوي لمرمود زراعة الحبوب في سورية بين عامي ١٩٥١ و ١٩٦٩م

٥١-٥٠	٥٩-٥٨	٥٢-٥٧	٥٧-٥٦	٥٦-٥٥	٥٥-٥٤	٥١-٥٣	٥٣-٥٤	٥٩-٥١	٥١-٥٠
٣٠.٥٣-	١.٩٥٠	٣٨.٧٦-	٢٧.٥١	١٢٦.١٠٠	٢٤.٠٩٠	٢٦.٠٠	١.٥٧-	٤٤.٧٢٧	٣٠.٥٣-
٦١-٦٠	٦٩-٦٨	٦٨-٦٧	٦٩-٦٦	٦٦-٦٥	٦٥-٦٤	٦٥-٦٣	٦٣-٦٢	٦٢-٦١	٦١-٦٠
٦٩.٦٨٤	١٩.٤٣٢	٣٧.٧٢-	٣٨.٣٥٤	١٧.٧٣٠	١.٤٣-	١٩.٤٦-	١٦.٤٤-	٤٦.٦٦٠	٦٩.٦٨٤

ملاحظة: نحسباً أرقام هذا الجدول من المعدلات الإحصائية الواردة عند فون، عبد الإهم، المرجع السابق.  
 وإذا احسبنا من خلال هذا الجدول رقم (١) معدل نسب تغير مرمود الحبوب في الخصيبات قبل الإصلاح وفي السنوات التي تلت الإصلاح حتى أواخر الستينات نلاحظ أنه في الغالب ندى أو بقي على حاله بعد الإصلاح حتى أواخر الستينات مقارنة به في الخصيبات قبل الإصلاح ما يدل على التغير السلي لتكون الإصلاح الزراعي وفعولانه في الإنتاج الزراعي في تلك الفترة التاريخية. فقد بلغ معدل

ارتفاع مردود مجموع الحبوب ١٤,٧٤ % في الخمسينيات قبل الإصلاح و ٧,٥٢ % بعد الإصلاح حتى أواخر الستينيات.

ويمكننا من خلال الجدول رقم (٢) ملاحظة تنامي مردود زراعة الحبوب في سورية مقارنة بالمردود في العالم والشرق الأدنى والبلدان المتقدمة والبلدان النامية.

فقد كان مردود الحبوب في سورية في عام ١٩٥٨م أدنى بـ ٧٣,٤٧ % عما كان عليه في العالم وبـ ٦٦,٣٢ % عما كان عليه في الشرق الأدنى وبـ ٧٧,٣٦ % عما كان عليه في البلدان المتقدمة وبـ ٦٨,٨٢ % عما كان عليه في البلدان النامية.

وفي عام ١٩٦٨م كان مردود الحبوب في سورية أدنى بـ ٥٦,٧٢ % عما كان عليه في العالم وبـ ٣٧,٨٩ % عما كان عليه في الشرق الأدنى وبـ ٦٥,٣٩ % عما كان عليه في البلدان المتقدمة وبـ ٤٦,٢٧ % عما كان في البلدان النامية.

الجدول رقم (٢)

مردود الحبوب (كغ/هكتار) في سورية، مقارنة بالمردود في العالم والشرق الأدنى والبلدان المتقدمة والبلدان النامية بين عامي ١٩٥١ - ١٩٧٠م

سنة	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
سورية	٦١٠	٥٨٢	٥٠٢	٥٧١	٢١٣	٧٠٨	٩٠٢	٢٧٢	٤١٩	٢١٧
العالم	١٥٦٠	١٢٢٣	١٢٣٠	١٢٠٣	١٢٦٣	١٣٧٢	١٢٩٥	١٤٠١	١٤٠٩	١٤٧٥
الشرق الأدنى	١٠٥٥	١٠٩٤	١٢٥٠	١٠١٣	٩٩٦	١١٣٠	١١٧٤	١١٥٥	١٢٣٩	١٢٥٨
البلدان المتقدمة	١٣٠٧	١٣٨٥	١٣٦٤	١٣١٦	١٤٢١	١٤٩٦	١٤٧٢	١٤٧٣	١٤٦١	١٤٥٥
البلدان النامية	١٠٤١	١٠٧١	١١٦٢	١١٠٧	١١٢٠	١١٣٩	١١٤٧	١١٩٣	١١٧٦	١١٢٧

سنة	١٩٥١	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
سورية	٥١٠	٥٠٠	٤٢٧	٧٧٩	٩١٧	٩٥٤	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
العالم	١٢٧٥	١٤١٣	١٤٥٥	١٥٠٨	١٥١٤	١٥٢٨	١٥٣٨	١٥٤٧	١٥٥٧	١٥٦٧
الشرق الأدنى	٩٧٢٦	٩٦٤١	٩٥٠٢	٩٥٠٥	٩٦٧٧	٩٦٥١	٩٦٤٤	٩٦٤٤	٩٦٤٤	٩٦٤٤
البلدان المتقدمة	٩٦٧٣	٩٧٧٢	٩٧١٤	٩٧١٤	٩٧١٤	٩٧١٤	٩٧١٤	٩٧١٤	٩٧١٤	٩٧١٤

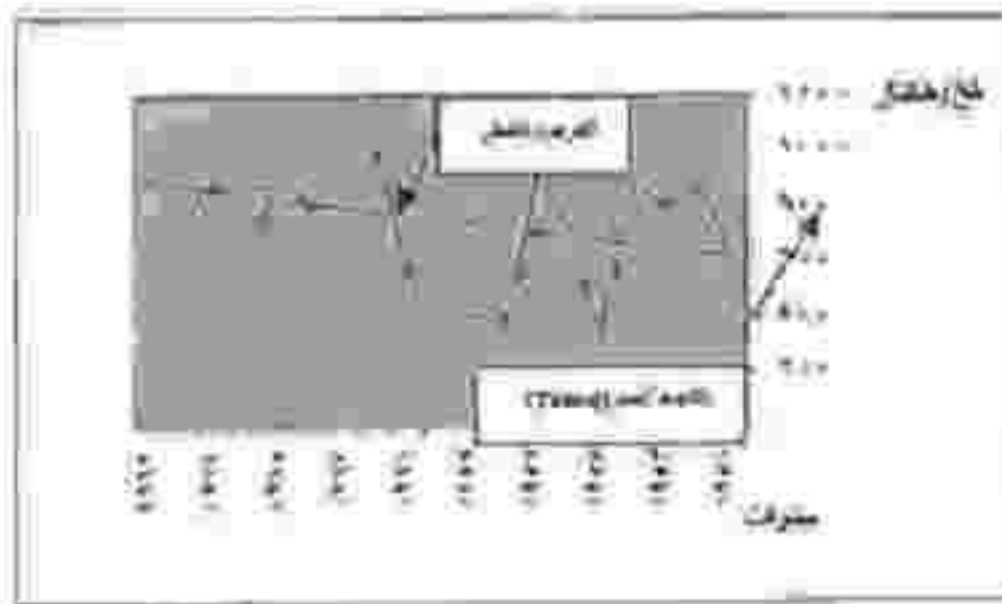
١١٨٤	١٣٤١	١٣٧٩	١٣٦٣	١٣٦٧	١٣٦٦	١١٧٥	١٤٣٥	١١٧٢	١١٧٢	العدد الثامن
------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	--------------

ملاحظة : جمعنا أرقام هذا الجدول من شطبنا الإحصائية للإدارة عن نون، عهد الإمام، المرجع السابق.

يظهر لنا من خلال المسحط البياني التالي أن المردود الفعلي للحبوب قد حلى من تقنيات جديدة بين عامي ١٩٥١ - ١٩٦٩ م . فكان ذكره أعلى من مستوى الاتجاه العلم و ذرة لنسبته، مما يدل على عدم استقرار الإنتاج الزراعي وتراجع نسبته تلك إلى العوامل المناخية و سوء توزيع الأمطار وعدم اهتمام الفلاح للسياسة الزراعية السبعة في الدولة، ففي فترة انطلاق إصلاح زراعي عامي ١٩٥٩ - ١٩٦٠ م. كان المردود الفعلي لنسبته من الاتجاه العلم و هذا نتج ربما إلى هو البيئة التي خلفه الإصلاح في مرحلته الأولى.

الاتجاه العلم (Trend) لتطور مردود الحبوب في سورية بين عامي ١٩٥١ و

١٩٦٩



وبشكل عام فإن الإنتاج الزراعي (الحبوب) لم يعمد الاستقرار منذ الاستقلال وحتى أواخر الستينيات من القرن العشرين وتعود أسباب ذلك إلى العوامل المناخية و سوء توزيع الأمطار و بظلال إلى ذلك عدم اهتمام المزارع للسياسات الزراعية المشبعة من قبل الدولة فمن الملاحظ أن المردود الفعلي كان أدنى من

المستوى العام بين علس ١٩٥٨م و ١٩٦٠م أي خلال فترة إيصال الإصلاح الزراعي وربما يعود ذلك إلى جو قبيلة الذي خلقه الإصلاح في مرحلته الأولى. لم ينعقد الإصلاح الزراعي المطلق في سورية عن النفوس القلبية للإصلاح الزراعي التي بشور إلى إتاحة توزيع الملكيات أو الحقوق في الأراضي لمنفعة صغار المزارعين أو العمال الزراعيين (٤١).

ولم يخط هذا الإصلاح خطراً متلبساً من الاضمحلال بتحصين الاستخدام العياري والشكلي، كما أنه لم يكن هناك قدر ملائم من التنبؤ للتكاملية للأشطة الزراعية على القوات التسويقية والسياسات السعرية والتسهيلات القومية والائتمانية، التي يفترض أن تأتي مرافقة ومترابطة مع الإجراءات التنظيمية لإعادة تكوين الهيكل العياري والتملكي للأراضي الزراعية.

وهذا لابد من الإشارة إلى أن أهم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت عن الإصلاح الزراعي، حيث أدى استخدام الأراضي الزراعية وفقاً لبيئتها الحياضية الجيدة، لم ترافقه كفاية في الأداء الاقتصادي الزراعي لإيجاد الأراضي المزروعة عن السعات المزرعية الشاسعة، ولا عدم كفاية الخدمات التكميلية للإنتاج الزراعي أدى إلى دفع الفلاحين للتباعد على قدر عظيم من العلاقات الإنتاجية التي سادت قبل الإصلاح الزراعي، وذلك لضمان استمرار العملية الإنتاجية وتحقيق مسؤوليات بحق فريق أجر الكفاف.

لقد تضمن ذلك النمط من الإنتاج الزراعي عن تشكيلية اقتصادية - اجتماعية تباعد عن صيغة العلاقات الإنتاجية منه الإقطاعية التي كانت موجودة قبل الإصلاح الزراعي، ولكن تلك التشكيلة لم تحقق علاقات إنتاجية تعتمد المفاهيم الاقتصادية لتوزيع الاقتصادي في الأراضي الزراعية.

على الرغم من أن محاولة الإصلاح الزراعي التي قامت في سورية منذ لولفس الخمسينيات فقد انتهى عند الستينيات في القرن العشرين وبدأ عند السبعينيات مع كساد زراعي غير قادر على مواجهة متطلباته، فقد بقي الإنتاج الزراعي يواجه مشاكل ومعوقات كبيرة لم يستطع الإصلاح الزراعي من حلها، ولم يستطع ترجمة



القمح الغذائية (5)، فالتقليل الإنتاجية الزراعية لم تعط الاحتمالات الاستهلاكية، لذلك لم يزد دخل المزارعين الغذائية ضد القمح المزايده بين إنتاج الغذاء واستهلاكه. لم تحقق محاولة الإصلاح الزراعي النتائج المرجوة للتصحيح والتنمية الزراعية والتغلب على الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي لأسباب عديدة أهمها ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق الإصلاح الزراعي، فقد رُكبت خلف إدارة القطاع الزراعي صنفاً غير وجه الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع وحللاً نموذج الاستقلالية من المزارع التكنولوجية الزراعية المستوردة، وقد أدى الاهتمام بالأهداف السياسية على حساب المصالح الاقتصادية إلى تراجع الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الزراعية، فقد عرفت الجماعات التعاونية تطلقاً سريعاً إلا أن المزارعين ابتعدوا عنها لأنها أصبحت وسيلة ضغط من قبل الدولة، ما أضر سلباً في الحركة التعاونية، وقد وجد نقص من عدد الملتحقين عند القيام بالإصلاح الزراعي ففي مجال المشكلة الزراعية نجد أن العديد من التعاونيات قد واجهت مشاكل متعلقة بتدبير الموظفين المختصين الأكفاء ما أعاق عملية صيانة الآلات الزراعية وشكلت ضمانة الاستقرار في مجال القطاع الزراعي، أهم العوائق أمام التنمية الزراعية، حيث لم تكفل سياسة تنمية القطاع الزراعي مع السياسات التنموية الأخرى كمجالات التخفيف من الفقر والسياسات السكانية وغيرها.

### خاتمة

قد شهدنا أن ثلاث السنتين في أثناء الحكم العثماني سورية قد سيطرت على ثروات الأراضي الزراعية عن طريق التصرف بها كقطاع عسكري أو باستزاد خرابية، وقد أتت تلك الثروات لأهلها عديدة لا يتردد الأوقاف الخيرية والتربية بالسيطرة على معظم وارداتها وبخاصة أراضيها الزراعية وبذلك تحكمت بالثروات الزراعية عناصر خارجية أو محلية مسيطرة بدلاً من أن تصرف تلك الثروات لدعم وتحسين أوضاع السكان المحليين.

وقد استخدمت سلطات الاحتلال الفرنسي الأراضي الزراعية في سورية كمصادرة للمعقول على تأييد ونحو شيوخ العشائر وأصحاب العائلات الكبيرة، فقد أصدرت

عام ١٩٢٦م قانوناً يتضمن إمكانية تسجيل أي شخص ملكية أي قطعة أرض باسمه، إذا ثبت أنه قام باستصلاحها وزراعتها منذ خمس سنوات.

وشكّن مشروع القانون من امتلاك أراضي كبيرة شرق الصحراء، عندما أصدرت السلطات الفرنسية عامي ١٩٤٠-١٩٤١م تشريعات خاصة بذلك، وأكدت هذه الملكية القانون المدني الصادر ١٩٤٩م وقد تمكنت فرنسا من إصدار نسبة من ملكية الأراضي الزراعية شملت على تأمين مصالحها الاقتصادية في سورية.

وبعد الاستقلال وجدت محاولات للتقييم بإصلاحات زراعية ففي عام ١٩٥١م قدم مشروع قانون الإصلاح الزراعي منه وضع حد أقصى للملكية الزراعية إلى ١٠٠ هكتار ولكنه قوبل بالرفض في البرلمان الذي هيمن عليه كبار ملكي الأراضي الزراعية. وفي عام ١٩٥٨م وبعد إعلان الوحدة مع مصر صدر قانون الإصلاح الزراعي رقم (١٦١) الذي الطابع الثوري الاشتراكي الذي ارتكز على إلغاء النفوذ في ملكية الأرض، والقضاء على استغلال الحيازات الكبرى وقد أسعرت نقاش هذا الإصلاح إلى وجود قطاعين أولهما حديث نسبياً يعتمد على الاستثمارات الرأسمالية المكثفة و الثانية والتي قطاع تقليدي يهدف إلى إنتاج الاحتياجات الأساسية ونسبته ٩١,٥%.

لم يترافق الإصلاح الزراعي مع اهتمام بتخصيص الاستخدام الحيازي والتملك، ولم يوجد قدر كافياً من النسي التكميلية للأنشطة الزراعية.

لقد تمخض عن هذا النمط من الإنتاج الزراعي تشكيلة اقتصادية - اجتماعية بعيدة عن صيغة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية، ولكن هذه التشكيلة لم تحقق علاقات إنتاجية تعتمد المفاهيم الاقتصادية الرأسمالية في الأراضي الزراعية، وهذا ما جعل محاولات الإصلاح حتى نهاية ستينيات القرن العشرين غير قادرة على مرحلة الساع النجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي.

وفي الختام نرى أن السياسة الزراعية المطبقة في سورية و على مدى أكثر من ٤٥٠ سنة المنروسة قد عكست في معقدتها مصالح الطبقة المسيطرة على الحكم،

و لم يتم تحطيطها على ضوء دراسات علمية مسبقة لواقع القطاع الزراعي و  
احتياجاته ليتمكن من التفرغ به و تطويره .

أنسى أخيراً أن أذكركم قد استضحت أن أدرس جمعية نسي خلال ترويج الخدمة  
الزراعية في سورية في العصر الحديث.

هوامش البحث :

١- الأمن الغذائي وفق تعريف منظمة الغذاء والزراعة الدولية (FAO) هو: توفير الغذاء من التاحينين الفيزيائية والاقتصادية لجميع الأفراد، وفي جميع الأوقات.  
سمعد، إبراهيم أحمد، مشكلات الأمن الغذائي (دراسة تحليلية في مشكلات الأمن الغذائي، دمشق، ١٩٩٢ ص ١٦.

٢- إليس، فريك، السياسات الزراعية من البلدان الغامية، مراجعة إبراهيم يحيى الشهابي، دمشق، ١٩٩٧م، ص ٤٢٢-٤٢٣.

٣- عمل العثمانيون بلاد الشام بعد انتصار السلطان سليم الأول ١٥١٦ - ١٥٢٠ على المماليك بقيادة السلطان قلمسرة الغوري الذي قتل في معركة مرج دابق عام ١٥١٦م وبقوا فيها حتى عام ١٩١٨م كانت سورية تشكل جزءاً من بلاد الشام التي قسمها العثمانيون إلى ثلاث ولايات دمشق وطرابلس وحلب ثم أضيفت صيدا في القرن السابع عشر وقد نخل الحكم العثماني سيطرة قوات محمد علي باشا في مصر عليها من عام ١٨٣١ وحتى عام ١٨٤٠م.

٤- دخلت قوات الاحتلال الفرنسي سورية بعد معركة ميسلون ١٩٢٠م وانتهى بذلك الحكم الوطني الذي دام سنتين في سورية وفي الاحتلال الفرنسي فيها حتى نيسان ١٩٤٥م بعد عرض المشكلة السورية على مجلس الأمن الذي قرر منح سورية الاستقلال وحلها القوات الفرنسية منها.

٥- شهدت سورية بعد الاستقلال سلسلة من الانقلابات العسكرية أولها انقلاب حسني الزعيم عام ١٩٤٩م وبعد أربعة أشهر حدث انقلاب الفريق سامي الحناوي وفي نهاية العام نفسه حدث انقلاب آخر بقيادة والفتى نيسب الشيشكلي ولكن اضطهاد الشيشكلي الأحزاب وابتعاده عن الجيش أوقعه في انقلاب عسكري أطاح بحكمه وعانت الحياة الدستورية إلى البلاد.

٦- واتجهت سورية مشكلات داخلية وخارجية دفعتها للسير في طريق الوحدة مع مصر لإنقاذ نفسها من هذه المحاصير والمشكلات، وقد حورت ملامشت بين

العاجين لسوري و المصري توّجت بتوزيع اتفاقية الوحدة ٢٢ شباط ١٩٥٨ م. وعلى السنة التالية جرى استفتاء على الاتفاقية، وأعلن عن قيام الوحدة.

٦- الصباغ، ليلى: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، مطبعة دار الكتاب دمشق ١٩٤٨-١٩٥٩، ص ١٧١.

٧- للمزيد عن أشكال ملكية الأراضي الزراعية في العهد العثماني انظر: المرجع نفسه، ص ١٧٢ - ١٧٣.

٨- كوريزه، يوسف: الوقت في دمشق، دراسة اقتصادية اجتماعية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق ١٩٩٢ م، ص ٢ - ١٨.

٩- رافع، عبد الكريم: العلاقات الزراعية في ولاية الشام في العهد العثماني، بحث منشور في كتاب بحوث ودراسات في تاريخ العرب ٢٠٠٢، دمشق ٢٠٠٠ م، ص ١٨٤.

١٠- المرجع نفسه، ص ١٨٠.

١١- للمزيد عن آل معظم انظر: حبيب، محمد جمال: تاريخ دمشق ١١٢٧ - ١١٧٠ هـ / ١٧٣٤ - ١٧٥٦ م، دراسة اجتماعية اقتصادية عراقية من خلال وثائق المحاكم الشرعية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ م، ص ٢٦ - ٤.

١٢- برشلاخ، ز. و، في: شكل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة مصطفى الحسين، بيروت ١٩٧٣، ص ٥٤.

١٣- المرجع نفسه، ص ٥٤.

-١٤-

Rafeq, Abdulkarim: "Land Tenure Problems and Their Social Impact in Syria", Land Tenure and Social Transformation in the Middle East, ed. Tarek Khalidi, American University, Beirut 1985, pp. 371-399.

١٥- لوتسكي تاريخ الأفكار الغربية للحديث، تعريب عفيفة البستاني، موسكو ١٩٧١، ص ٩ - ١٤.

١٦- بوز، توفيق: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، حلب ٢٠٠٥، ص ٨١.

- ١٧- للعزيب عن الإصلاحات في الدولة العثمانية انظر : العلي، راجح، الصياح، طليعة و عامر، محمود : دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٦ - ١٩٩٧م، ص ١٢١ - ١٢٠.
- ١٨- عراق، عبد الكريم : المرجع نفسه، ص ١٨٣.
- ١٩- كان المحصل هو والي الولاية كما في ولاية دمشق، حيث قسما واليهما الحصوات العسكرية من المتقربين الذين احتكروا الالتزام أكثر من سنة، و تقاسوا عن دفع مال، الالتزام للدولة العثمانية مثل ظاهر العمر.
- ٢٠- حياء، عبد الله : العامة والانتفاضات الفلاحية (١٨٥٠-١٩١٨) في جبل حوران، دار الأهالي دمشق، الطبعة الثانية ١٩٩٠م.
- ٢١- الصياح، طليعة : دمشق دراسة عمالية و اقتصادية من خلال وثائق المحكمة الشرعية دمشق ١٢٢٤هـ - ١٨٠٩م، بحث منشور في مجلة دراسات تاريخية لعهد ٩٥ - ٩٦ دمشق ٢٠٠٦، ص ١٥٧.
- ٢٢- العلي، راجح : بعض معالم دمشق الاحتفالية في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر قبل الميلاد ١٢٢٤ - ١٢٢٥هـ / ١٧٩٥ - ١٨٠٩م (دراسة وثائقية)، بحث منشور في مجلة دراسات تاريخية العدد ١٠٢ - ١٠٤، دمشق ٢٠٠٨م، ص ١٧١ - ١٧٢.
- ٢٣- الصياح، ليلى : المرجع السابق، ص ١٧٣ - ١٧٤.
- ٢٤- النجفي، سالم توفيق : إشكالية الزراعة العربية رؤية اقتصادية معاصرة، بيروت ١٩٩٢، ص ٥٦.
- ٢٥- الهادي، عبد قزاق : قصة الأرض و الفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي، بيروت ١٩٩٧، ص ٢١١ - ٢١٢.
- ٢٦- كوثري، وجيه : بلاد الشام : السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين، قراءة في الوثائق، بيروت ١٩٨٠، ص ٦١.
- ٢٧- المرجع نفسه، ص ٧١.
- ٢٨- النجفي، سالم توفيق : المرجع السابق، ص ٥٧.

- ٢٦- تيلانتي، عبد الرزاق: المرجع السابق، ص ٣٧.
- ٣٠- لوكاج، فضال نصر: دمشق خلال فترة الانتداب الفرنسي (١٩٢٠-١٩٤٦م) دراسة اقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧م، ص ١١٦.
- ٣١- رحمة، منى - المرجع السابق ص ٤٥.
- ٣٢- وورملي، بيتر | العوالم الثلاثة | الثقافة والتنمية العالمية، ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله، بغداد ١٩٨٧، ج ١، ص ٢٦٤.
- ٣٣- العارون، عبد الصالح، ترجمات في الإصلاح الزراعي، بغداد ١٩٦١م، ص ١٣.
- ٣٤- رحمة، منى؛ المرجع السابق، ص ٢٢.
- ٣٥- تعني الكلمة استخدام طلاقة بحر بشرية للقيام بأعمال وأنشطة زراعية، للمزيد من الممكنة أنظر: إكس، فرانك: المرجع السابق، ص ١٣٦.
- ٣٦- قداموري، عبد الوهاب مطر، السياسة الزراعية، اقتصاديات الإصلاح والتعاون الزراعي، بغداد ١٩٧٧م، ص ١٢١-١٢١.
- ٣٧- رحمة، منى: المرجع السابق، ص ٤٥ نقلاً عن: Philippe Rondal: La Syrie, que sais je ?, ١٧٠٤ (Paris): Presses Universitaires de France ١٩٧٨, pp.٧٦,٧٧
- ٣٨- العمروسي، أنور: قواعد وإجراءات الإصلاح الزراعي وطبيعة قرارات لجان الفصل في المنازعات الزراعية واختصاصات للصعوبات التعاونية الزراعية، الإسكندرية ١٩٦٦م، المائدة رقم (٩) من قانون الإصلاح الزراعي في سورية.
- ٣٩- المرجع نفسه، المائدة رقم (١٠).
- ٤٠- رحمة، منى: المرجع السابق، ص ٤٦ نقلاً عن: Le Bichara : La Question agricole dans le monde arabe: Khader (CIACO, Louvain) la Neuve, cas de La Syrie, pp.٣٩٦-٣٩٧, ١٩٨٤.
- ٤١- المرجع نفسه، ص ٤٠٦.
- ٤٢- العمروسي، أنور: المرجع السابق، ص ٣١٥-٣١٥.

- ٤٣- رحمة، عني : المرجع السابق، ص ١٧.
- ٤٤- مزارح للدولة في وحدات اقتصادية للإنتاج تحقيقاً لأمن التصالح للمزارعين وتنصيص الأساليب الزراعية، وتغيير معيشة المزارعين، وإبغاط أنواع جديدة من المزارح.....
- ٤٥- رحمة، عني، المرجع السابق، ص ٥٧.
- ٤٦- نون، عبد الإمام، واقع وأفاق التنمية الزراعية في سورية، أطروحة دكتوراه في الجامعة اللبنانية عام ١٩٩٣ م من ١٧٥-١٧٦.
- ٤٧- رحمة، عني : المرجع السابق، ص ٤٨.
- ٤٨- لظفر نون، عبد الإمام، المرجع السابق، ص ١٤٧.
- ٤٩- رزيق، الوريل : الإصلاح الزراعي بين المبدأ والتطبيق، ترجمة خير الدين حبيب وحسن أحمد السليمان، بيروت ١٩٧٥ م، ص ١٨-١٩.
- ٥٠- عني الفجوة الغذائية الفرق بين ما نستطيع إنتاجه من السلع و المواد الغذائية وبين ما يكفي الاحتياجات الأساسية لتوفير الغذاء لصحة السكان.

#### مصادر ومراجع البحث

#### مصادر و مراجع باللغة العربية

#### - رسائل جامعية

- عبيد محمد عسل، ٢٠٠٤- تاريخ دمشق ٢٢٣٧ - ١١٧٠ هـ / ١٧٢٤ -
- ١٧٥٦م، دراسة اجتماعية اقتصادية صخرية من خلال وثائق المحاكم الشرعية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤م.
- الكاج جمال نصر، ٢٠٠٧- دمشق خلال فترة الانتداب الفرنسي (١٩٢٠-
- ١٩٤٦م) دراسة اقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧م.
- كورية يوسف، ١٩٩٦- الوقت في دمشق، دراسة اقتصادية اجتماعية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.
- نون عبد الإمام، ١٩٩٣ - واقع وأفاق التنمية الزراعية في سورية، أطروحة دكتوراه في الجامعة اللبنانية عام ١٩٩٣ م.



أبحاث منشورة

- والفق عبد الكريم، 2000- العلاقات الزراعية في ولاية الشلم في العهد العثماني، بحوث ودراسات في تاريخ العراق، دمشق 2000م.

- الصياح، طليحة، 2006- دمشق دراسة عمرانية و التصلبية عن خلال وقائق المحكمة الشرعية بدمشق 1224هـ، 1809م. مجلة دراسات تاريخية، العددان 95 - 96.

- الطلي، راعى : بعض معالم دمشق الاقتصادية في أواخر القرن الثامن عشر و مطلع القرن التاسع عشر السليبيين 1210- 1224هـ / 1795 - 1809م (دراسة وثائقية)، بحث منشور في مجلة دراسات تاريخية العددان 103 - 104، دمشق 2008م.

مراجع باللغة العربية

- بروء، توفيق : تاريخ العرب الحديث و المعاصر، حلب 2005.

- حياء، عبد الله : العلمية و الانتفاضات الفلاحية (1820-1918) في حيد حوران، دار الأهلى، دمشق، الطبعة الثانية 2000م.

- الداهري، عبد الوهاب مطر، السياسة الزراعية، الفصائل الإصلاح و الكادون الزراعي، بغداد 1967م.

- سجد : إبراهيم أحمد، مشكلات الأمن الغذائي (دراسة تطليلية في مشكلات الأمن الغذائي)، دمشق 1993.

- الصياح، طلي : تاريخ العرب الحديث والمعاصر، مطبعة دار الكتاب، دمشق 1988-1989.

- العلوان، عبد الصاحب، دراسات في الإصلاح الزراعي، بغداد 1961م.

- لعللي، راعى و الصياح، طليحة و تلمر، محمود : دراسات في تاريخ العرب الحديث و المعاصر، منشورات جامعة دمشق 1993 - 1997م.

- العنبروسي، لزور: قواعد وإجراءات الإصلاح الزراعي، مطبعة بيروت، لبنان، الفصل في الممارسات الزراعية والمؤسسات لجمعية التعاونية الزراعية، الإسكندرية ١٩٦٦م.
- كوثاني، وجيه، بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين، دراسة في الوثائق، بيروت ١٩٨٠.
- النجفي، سالم توفيق، إنكالية الزراعة العربية رؤية نقدية معاصرة.
- الجبالي، عبد الرزاق: قصة الأوس و الفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي، بيروت ١٩٦٧.

### مراجع مترجمة إلى اللغة العربية

- إيليس، فرانك: السبلات الزراعية من بلدان النامية، ترجمة إبراهيم يحيى الشمالي، دمشق ١٩٩٧م.
- أ. سنكر، تاريخ الأقطار العربية الحديث، نوري، عتيقة السنكر، حوسم ١٩٧٦.
- هوشلاج، ز. ي.؛ منخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة مصطفى الحسوني، بيروت ١٩٧٣.
- ورغد، نوريل: الإصلاح الزراعي بين المبدأ والتطبيق، ترجمة خير الدين حبيب وحسن أحمد السليمان، بيروت ١٩٧٥م.
- ووريلي، بيتر: العولمة الثلاثة: الثقافة و التنمية العالمية، ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله، بغداد ١٩٨٧، ج ١.

### مراجع باللغة الإنجليزية

Rafiq, Abūlkarim : "Land Tenure Problems and Their Social Impact in Syria" *Land Tenure and Social Transformation in the Middle East*, ed. Tarif Khalidi , American University (Beirut 1984).

expand its influence and enforce the Ottoman law. However, later when the factors of weakness started to emerge, the relation between the city and the village started to shake, new independent military forces emerged of two kinds: feudal forces including Timariots and Janissaries who received salaries. These two forces managed to control the countryside, panicked peasants, and exploited resources for their advantage.

The Ottoman state used the Sultan's land in two basic ways: either by giving them as fief for the Sipahis (cavalrymen) or by collecting taxes from farms' holders who acquired their lands at auctions. It should be noticed that in spite of the fact that it was one of the main resources for the country's economy, agriculture had not achieved any flourishing during the four centuries of the Ottoman ruling. This is due to many reasons: most important of which are: the expansion of feudalism and its corruption, the corruption of the farm leasing system, and the tyranny of the farms holders; neglecting methods of irrigation, political disturbances, natural and social disasters; and not organizing agriculture to use global market's needs for the advantage of peasants; the peasants' difficult situations under the control of landowners, fiefs' holders, and farms' holders.

It should be noted that Ottomans had only tried to make use of the arable lands by means of a second party linked to their policy.

Agricultural production had been linked and restricted to the needs of local markets and to availing incomes for the national treasury. This had led to the lack of necessary conditions required to the emergence of agricultural economy based on accumulating the economic surplus in order to develop the agricultural sector. That is why underdevelopment remained this sector's feature.

**Agricultural Policy under the French Mandate 1920 - 1941**

At the beginning of its colonization of Syria, France sought to use arable lands as one of the main tools to gain the support of owners of large properties and tribes Sheikhs. This endeavor took a legislative form when the authorities of the French mandate issued in 1925 a legislation enabling any one to register a piece of derbet land as his own if he proved that he planted it for a period of five years.

The French authorities followed an agricultural policy aiming at serving its colonial goals by bonding the Syria's economy with the French economy. We find that the mandate authorities had not worked seriously to reform all arable lands to increase the area of planted

lands. France had focused its agriculture interests towards producing crops suitable for its capitalist industry at the expense of food crops which were necessary for the Syrian people. This policy aimed also at impoverishing lands by not adopting modern agricultural techniques. The French laws aimed at maintaining peasants' poverty and establishing their slavery and elevating the landlords' status so that landlords remain proxies for the French authorities and performers of their policies.

The peasants' suffering became a motive for them to liberate themselves and their lands; so they became the mainstay of revolutions against this colonization.

**Agricultural Policy from Independence (1946) up till the late Sixties of the Twentieth Century**

When Syria gained independence in 1946, large arable land properties were dominant. This enabled big landlords, who were a minority, to exploit the fruits of the majority of the peasants. Furthermore, the revenues of lands were not invested inside the agricultural field rather in the city where most landlords resided.

In 1949, the government sought to distribute parts of the state's lands; however, this step was limited and it was mainly for the advantage of big landlords. In 1950, the Syrian constitution suggested carrying out a land reform and improving peasants' conditions. Yet the land reform law – limiting ownership of arable land – which was passed to the parliament to discuss it in September 1951 was rejected as it stirred the objection of big landlords who were the majority of the parliament and the government.

After announcing the unity between Syria and Egypt in 1958, the first land reform law numbered 133 was passed. This law was amended in 1960, and again in 1963, where ownership was limited and lands were distributed among peasants.

Land reform law in Syria, which was of a revolutionary socialist nature, allowed individual property, but within limits do not allow for feudalism. It enforced widening the base of arable land owners by adding new owners through distributing lands. The basic purpose of limiting ownership is eliminating feudalism and liberating peasants which is a fundamental condition to free production of all obstacles. The system of individual ownership was accompanied with a collaborative agrarian system which practiced an active role in the agricultural productions processes and collecting agricultural crops and

using new machines. Following the land reform law, lands were distributed, state's lands were distributed and cooperatives were formed and state's farms were established.

The process of land reform resulted in the emergence of two sectors of agriculture: the first one is relative new including commercial agriculture with intensive commercial investments; the second one is a traditional subsistence agriculture including 75% of the total arable lands; its common feature is the fragmentation of possessions and focusing only on family needs. This led to the lack of enough lands to be distributed among all peasants who were beneficiaries of the land reform law, the associated population explosion led to partial and seasonal unemployment in rural areas which led to an increase in the numbers of emigrants to the city or abroad.

The following table shows the rate of changes of cereals production from the early fifties of the twentieth century up till the late sixties. Through studying the revenues of cereals crops from 1958 when land reform law was issued and after, we can figure out that this year was not of a noticeable positive change. This also applies for the years of amending the land reform law 1962 and 1966. For instance, we can see that revenues of total cereals showed a noticeable increase in 1957 (% 133.5) and then showed a decrease in 1958 (% 88.71) and another decrease in 1962 (% 16.33) to reach another decrease in 1966 (% 29.77). If we try to figure out the percentage of decrease of total cereals taking the year 1958, which preceded the year when the land reform law was issued, as the base year for comparison, we would find that the decrease percentage was (% 7.31) in 1962, (% 28.5) in 1966, and (% 31.86) in 1970.

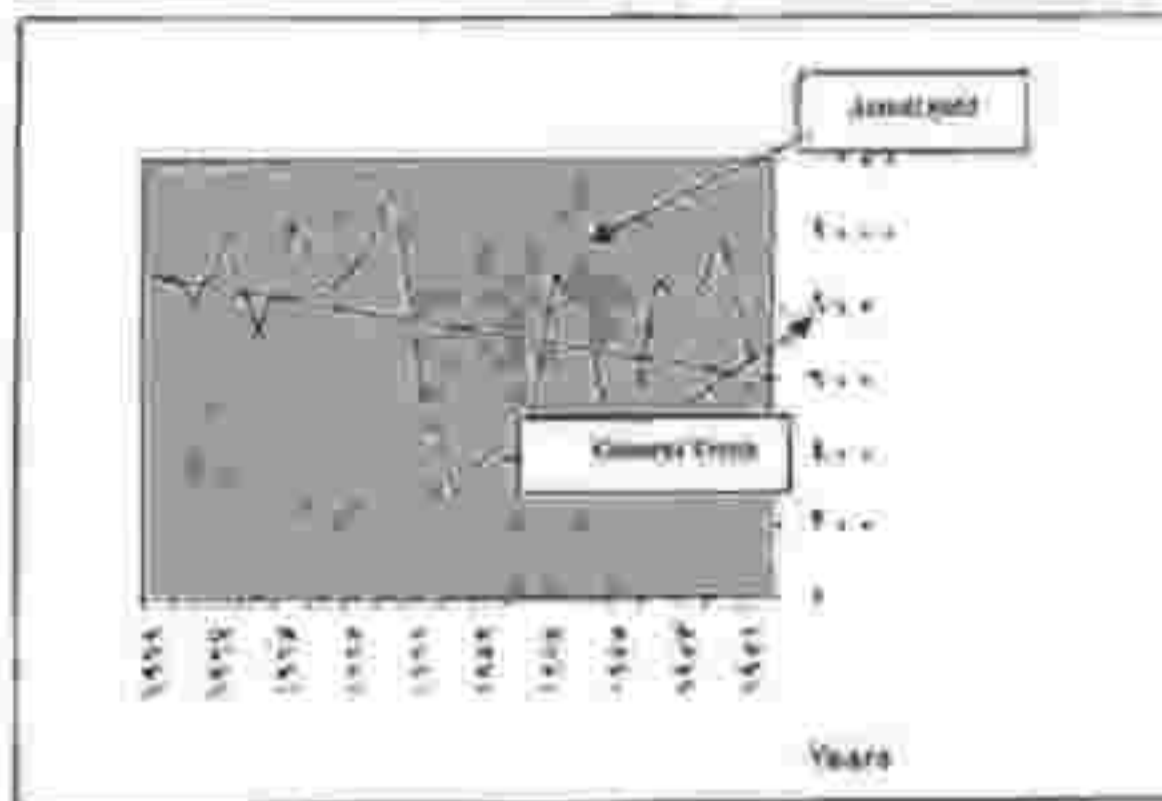
The annual change in the revenues of cereals in Syria  
between 1951 and 1970

١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
١٥١,٥١	+٤٤,٥٥	+٩,١٧	+٤٧,٦٠	+٦٤,٧٦	+١٢٦,٦٠	+٢٧,٦٥	+٥٨,٣٦	+٤٤,٦٥	+٦٦,٤٤
٦٥	٦٦,٦٦	٦٧,٥٣	٦٨,٦٤	٦٩,٥٥	٦٥,٣٦	٦٩,٦٧	٦٧,٦٥	٦٨,٦٦	٦٩,٧٦
+٦٦,٥٥	+٨٦,٦٦	+١٦,٦٦	+٦٦,٦٦	+٦٦,٦٦	+٦٦,٦٦	+٦٦,٦٦	+٦٦,٦٦	+٦٦,٦٦	+٦٦,٦٦

When we study this table for the average percentage of change in the production of cereals during the fifties before land reform and in the years following land reform up till the mid-sixties, we find that the production has mostly decreased or remained unchanged after the

reform. This denotes the negative impact of the land reform and its amendments on the agricultural production during that historical period.

General Trend of cereals production rate in Syria between 1950 and 1975



Cereals production's rate of increase was  $\approx 7.1\%$  in the fifties before land reform and  $\approx 5.0\%$  in the sixties after land reform. The following chart shows that the actual yield of cereals suffered many changes between the 1950 and 1975; at times, it was higher than the general trend and at other times it was lower. This testifies the instability of the agricultural production and this can be attributed to climatic factors, but irregular patterns of rain, and the peasants' lack of confidence in the agricultural policy adopted by the state. At the stage of initiating land reform in the years between 1958 and 1963 the actual production was lower than the general trend and this may have been a result of the atmosphere of confusion created by reform in its early stage.

Land reform was not associated with a significant interest in increasing possessive use and there were not enough supplementary structures for agricultural activities. This pattern of agricultural production produced a social-economic formation remote from the formula of the semi-feudal relations of production; however, this formation did not achieve relations of production dependent on economic principles of economic revenue of agricultural activities. All of this made the land reform's attempts unable to stop the widening food-gap and ensuring food security.

In conclusion, we see that the agricultural policy followed in Syria over the 40+ years, which are the subject of this study, has reflected mostly the interests of the dominating class and it was not planned in the light of advanced scientific studies of the conditions of the agricultural field and its needs in order to develop it.



## Aspects of Agricultural Policy in Syria from the Beginning of the Sixteenth Century to the Late Sixties of the Twentieth Century

Prof. Talia\* Sayyah  
Faculty of Arts and Humanities  
Al-Furat university Department of History

### Abstract

Agricultural policy can be defined as the collection of procedures, laws, regulations regarding the agricultural field issued by ruling authorities in a country. The nature of the development of the agricultural issue in Syria during the past five centuries has an important influence on forming and shaping Syrian modern economic history, for Syria's current image is one of the results of its history and not a product of its present day. The purpose of this research is the evaluation of agricultural policy by means of a scientific approach which credits this policy where it has succeeded and reveals its defects in order to correct them. Today, the issue of food security is at stake and can only be dealt with by scientific approaches.

Agricultural policy in Syria passed through different stages characterized by the impressions of the ideological system which was dominant at each stage. Syria passed three significant historical stages, within the studied period: Syria had been under the Ottoman ruling since 1516 to 1918, then under the French colonial occupation for more than a quarter of a century (1920 - 1947) to finally gain its independence. The unity with Egypt (1958 - 1961) is one of the most important milestones of Syria's modern history which reflected on its agricultural policy.

In this research, I will focus on the agricultural policy followed by ruling authorities in Syria during the aforementioned three historical eras. Our Arabic library lacks such a systematic study and comprehensive analysis.

Agricultural Policy in the Ottoman Era 1516 - 1918

Since it ruled over Syria, the Ottoman state maintained the Mamluk systems which were characterized mostly by military feudalism. It introduced only minor changes to suit its own systems.

During the first fifty years of ruling Syria, at the times of the two Sultans (Selim I and Suleiman I), the Ottoman state managed to